هذا ما يفعله سلمان ونجله ببلاد الحرمين وشعبها.. الى متى السكوت؟!

تطل علينا وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة كل يوم بحدث جديد في بلاد الحرمين الشريفين أو في الجوار والإقليم يكون منشأه قرارات سلطات القتل والخديعة والمكر والمذلة لآل سعود تدمى له القلوب ويشكل عاراً دامياً آخر يضاف الى سجلهم الأسود على مر القرون الثلاثة الماضية، في أبشع صورة يراه شعبنا المغلوب على أمره هو السبب في إستمراريتها منذ مؤامرة الدرعية وحتى يومنا هذا، تارة لتصديقه الوعود الكاذبة والدعايات الملونة الخاوية والهزيلة، وأخرى لصمته وخنوعه وسكوته خوفاً من سلبه حياته.. وأي حياة هذه التي نعيشها حيث لا كرامة فيها ولا عزة !!

منظمات أمريكية وغربية للدفاع عن حقوق الإنسان في شبه الجزيرة العربية أثارت المخاوف بشأن استخدام السلطات السعودية لعقوبة الإعدام ضد السجناء المحكوم عليهم بالإعدام في محاكم صورية، قدمت وفي شهادة خطية للدورة 44 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن عمليات الإعدام في السعودية ارتفعت منذ عام 2015 بشكل مضطرد، حيث تم إعدام 184 سجيناً العام الماضي وفق بيانات رسمية تهتمهم الوحيد المشاركة في التظاهرات الشعبية السلمية (فيما العدد يفوق ذلك بكثير إذا ما أضيف له حالات الإعدام خارج القانون في شوارع المنطقة الشرقية والمدينة المنورة ونجران، وكذا تغييب العديد من النشطاء والمفكرين)، مشددة أن الرياض أعدمت في يوم واحد (23 أبريل 2019) 37 معتقلاً بعد سحب الاعترافات منهم بالإكراه والتعذيب ومحاكمات جائرة، مشيرة الى حالات بارزة لأطفال ونشطاء سجناء ينتظرون الإعدام منهم علي النمر(17 عاماً) والدكتور عباس العباد على خلفية طائفية.

سلسلة الانتهاكات الحقوقية والإنسانية التي ينتهجها العهد السلطاني فاق بحق المعتقلين السياسيين في سجونها يعيد للذاكرة ما فعله عبد العزيز وبعض من خلفه في السلطة، لن يتوقف عند حدّ نقض المحكمة الجزائية قبل أيام جميع أحكام البراءة التي صدرت بحق معتقلين سابقين انتهت محكومياتهم، ليتم إبلاغ جميع "معتقلي الرأي" بصور لوائح إدعاء جائرة طالمة كاذبة جديدة بحقهم لإعادة محاكمتهم، لإصدار أحكام "بحد السيف" كما هو حال الذين سبقوهم، ما يزيد من حالة الرعب والخوف التي تسودان المعتقلين وعوائلهم بعد إنقطاع أخبارهم منذ شهور لا لشيء سوى لنشرهم أفكارهم وآرائهم ومطالبات حقوقية للعدالة والمساواة والتغيير واحترام حرية التعبير عن الرأي... لأنها قمة السفالة والإنحطاط - وفق وصف المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان.

مراقبون للشأن السعودي يؤكدون أن محمد بن سلمان حول سجون المملكة الى مسالخ بشرية ومقابر جماعية من يدخلها يتعرض لأسوأ أنواع التعذيب والتنكيل حد الوفاة بفعل سوء المعاملة والإهمال الطبي، حيث يتعرض معتقلو الرأي للتعذيب المبرح الجسدي والنفسي والاعتداءات الجنسية لكلا الجنسين الى جانب الإهمال المتعمد وعدم السماح لهم بأخذ الأدوية بانتظام، كما هو الحال مع سلمان العودة وعضو القرني، ما تسبب ب وفاة العديد منهم: الشيخ فهد القاضي، والشيخ سليمان الدويش، والشيخ أحمد العماري، والكاتب تركي الجاسر، واللواء علي القحطاني، وكذلك الفنان الشعبي محمد باني الرويلي، والشاب حسن الريح، والشيخ صالح الضميري، وأحمد الشايع، وبشير المطلق، ومحمد رضا الحساوي و... آخرين لم تفتح السلطات السلمانية عن أسمائهم بعد.

تعودنا الصمت على الظلم والجور حتى لم يعد يهمنا إن سلخوا جلودنا وأضحينا "كدجاجة ستالين" .. في إحدى المناسبات طلب ستالين دجاجة حية أراد أن يجعل منها درساّ وعبره لبعض مستشاريه .. أمسك الدجاجة بقوة في يد وبدأ ينتف ريشها في اليد الأخرى تم نتف الريش بالكامل .. ثم قال ستالين لمن معه : الآن ترقبوا ماذا سيحصل؟؟؟.. وضع الدجاجة على الأرض وأبتعد عنها ويده قطع من الشعير.. فوجئ الجميع وهم يرون الدجاجة المرعوبة تركض نحوه وتتبعه فرمى لها شيئاً من الطعام بيده.. بدأ يتنقل في أرجاء الغرفة والدجاجة تتبعه أينما ذهب.. عندها إلتفت ستالين الى مستشاريه المذهولين ، وقال بهدوء : "هكذا يمكنكم أن تحكموا الناس .. أرايتم كيف لحقتني تلك الدجاجة لتأكل بالرغم من الألم الذي سببته لها !!".

بعض الشعوب العربية مثل تلك الدجاجة يلحقون مستغليهم وقاتليهم وسارقي أموالهم مهما أفرطوا في تعذيبهم وقد يقدسونهم على جرائمهم مقابل فتات لقمة العيش أو وعود هزيلة معسولة نعرف كذبها وزيفها من قبل.. هذا هو واقعنا ومنذ ثلاثة قرون في الجزيرة العربية.. شعوب مثل "دجاجة ستالين" .. نلحق مستغلينا مهما أفرطوا في تعذيبنا...، خاصة في بلد الحرمين الشريفين حتى وإن زاد ضيمه أكثر فأكثر خلال الحقبة السلمانية الحالية، ملك مصاب بمرض الزهايمر العضال وولي عهد ينتابه جنون العظمة والجبروت والفرعنة ولا يجد من يردعه من فعل المحرمات وإراقة الدماء البريئة في داخل البلاد وخارجها حيث يملك السلطة والمال والذراع الديني المساند لأفعاله الإجرامية مستعد للإفتاء كيفما يشاء.

مجموعة "صوفان" للاستشارات الأمنية والاستخباراتية ومقرها الولايات المتحدة، في تقرير لها الى أن سياسة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان يقود البلاد للهاوية مستعرضة التحديات الكبيرة للخطط المستقبلية التي يضعها خاصة في مجال القمع وإقصاء المعارضين لعرشه وتغيب الآلاف من أبناء بلاد الحرمين بتهمة المشاركة في الاحتجاجات الشعبية، مشيرة الى "تآكل العقد الاجتماعي" بين حكام ال سعود

والشعب، ومحدرة من أن ذلك سيؤدي الى مشاكل خطيرة وخاصة في المجتمع العشائري، وإن التدايعات ستكون وخيمة، وارتدادات عدم الاستقرار داخل البلاد ستمتد الى خارج البلد والمنطقة.

انها خطيئتنا وخطيئة آباءنا التي لا تغتفر بسكوتهم على كل الظلم والقمع السلطوي الممنهج، ثم البلدان والمنظمات الدولية التي أصمت آذان المجتمع الدولي بتشدقها بحقوق الانسان وحرية الرأي كذباً وبهتاناً، وآل سعود يعيئون في بلاد الحرمين الفساد ويقطعون العباد ويحرقون الأخضر واليابس لا لشيء سوى للتسلية والتخويف والترهيب وسلب شعبي أبسط حقوق الحياة الكريمة والمشاركة حتى في القرارات الاجتماعية ناهيك عن السياسية منها، لينكشف الأمر باعتقال نجل سلمان للآلاف من خيرة أبناء البلاد من نشطاء وعلماء ودعاة ومفكرين وأكاديميين وفنانين وإعلاميين خلال الأعوام الثلاثة الماضية لا يعرف بعد مصير قسم كبير منهم، وسط إرتفاع المطالبات بتحقيق دولي بهذا الخصوص تطالب به العديد من المنظمات الدولية (بعد فوات الآوان) وبينها منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش اللتان نشرتا تقارير متعددة عن تعرض معتقلي الرأي في سجون آل سعود لأساليب تعذيب مختلفة لا تفرق أحياناً بين سن المعتقل أو جنسه.

المجموعة كشفت عن جانب من إجرام العهد السلطاني قائلة: أنه تم تنفيذ (800) عملية إعدام منذ العام 2015 بحسب منظمات حقوقية، على الرغم من مزاعم ابن سلمان حول ما أسماه "تحديث السعودية"، ولفتت الى أن "وتيرة الاعدامات ازدادت بنسبة ضعف تقريباً منذ تولي الملك سلمان العرش" ما ينذر بمستقبل غامض وخطير. مرجحة قيام "بن سلمان" بعملية تهجير قسري لأكثر من 20,000 ألف مواطن ومنتسبين لعشائر منطقة تبوك في شمال غرب البلاد بغية المضي قدماً في مشروع مدينة "نيوم"، كاشفة من أن بعض عشائر المنطقة حذرت من أن هذا الأمر سيؤدي الى "صدع دائم" بين السلطة الحاكمة وسكان المنطقة، ما قد ينعكس سلباً على خطة ابن سلمان لطرد السكان من هذه المناطق. مشددة إن المنشار يواصل سياسته قمعية وعدم المبالاة بحقوق الانسان والشفافية.